SEBHA UNIVERSITY JOURNAL VOL.01 NO. 1 2022
DOI: 10.51984/CAS.V1I1.2592

مجلة جامعة سبها
Sebha University Journal

Journal homepage: https://sebhau.edu.ly/journal/index.php/CAS

النزاعات المسلحة ودورها في ترسيخ ثقافة عمالة الأطفال بالمجتمع الليبي (تجنيد الأطفال كنموذج للفساد الأمني)

نادية علي المهدي عبدالنبي

قسم علم النفس، كلية الآداب، جامعة سبها، ليبيا

الملخص

تهدف الورقة البحثية الحالية إلى ابراز الأخطار التي يتعرض لها أطفال ليبيا جراء النزعات المسلحة منذ (2011) وحتى وقتنا الراهن، والتعرف على أنواع الانتهاكات التي تتعرض لها الطفولة في ظل الأزمات الأمنية، والصحية، والنفسية، والاجتماعية، والتي من أهمها عمليات التجنيد ضمن الكتائب المسلحة كأحد أشكال الفساد الأمني، مما ترتب عليه تجريدهم من براءتهم كأطفال وحقهم في أن ينشئوا في مناخ آمن ومستقر. كما تهدف الورقة إلى بيان التداعيات النفسية والاجتماعية السلبية التي قد تنجم عن الفساد الأمني أثناء الأزمات والنزعات المسلحة، مما يستوجب التدخل الفوري لحماية الأطفال من أثار النزاعات المسلحة، حيث يقوم ملايين الاطفال في العالم بأعمال كثيرة غالباً ما تعد شاقة وخطرة ومخالفة للاتفاقيات والتشريعات الدولية والتي تنص على حمايتهم من الاستغلال ومن أداء أعمال تتعارض مع تعليمهم وتضر بصحتهم ونموهم، وذلك بناءً علي ما نص عليه القانون الدولي الإنساني من حيث منح الحصانة والحماية القانونية للأطفال، بصفتهم جزء من الأشخاص المدنيين الذين يجب تجنيبهم أضرار الحرب، هذا من جهة، ومن جهة أخري توفير الرعاية النفسية والاجتماعية الكافية.

وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي واستقراء الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع المطروح، وقد توصلت للعديد من النتائج، أهمها ارتباط النزاعات المسلحة بالعديد من أشكال الفساد، لعل أهمها الفساد الأمني، وثقافة العنف، حيث أنهم أصبحوا يمارسون هذه الثقافة في ظل النزاعات المسلحة، كما اشارت الدراسات إلى وجود علاقة ايجابية قوية بين عمالة الأطفال وبيئة الحروب والنزاعات المسلحة، وذلك بناءً على المحددات الرئيسة لعمالة الأطفال في المنطقة العربية التي أكدت على أن هذه الظاهرة تنشأ في المجتمعات التي تعاني من الأزمات وما يرتبط بها من صدمات مثل الحروب والنزاعات المسلحة، كما طرحت الورقة العديد من التوصيات أهمها: التدخل الفوري لحماية الأطفال من أثار النزاعات المسلحة، والعمل على سحب هذه الشريحة من الأطفال الملتحقين بالكتائب المسلحة، وايوائهم في مؤسسات الدولة من أجل احتواء هؤلاء الأطفال وإعادتهم إلى مدارسهم وتأهلهم بكافة الجوانب.

الكلمات المفتاحية:

النزاعات المسلحة
عمالة الأطفال
الفساد الأمني
تجنيد الأطفال بالمجتمع الليبي

Armed Conflicts And Their Role in Consolidating The Culture Of Child Labor In Libyan Society (Recruitment of Children As A model Of Security Corruption)

Nadia Ali Al-Mahdi Abdlnabi

Department of Psychology, Faculty of Arts, Sebha University, Libya

Keywords:
Armed Conflicts
Child labor
Security Corruption

ABSTRACT

The current research paper aims to highlight the dangers that Libyan children are exposed to as a result of armed conflicts since (2011) until the present time, the most important of which is recruitment within armed brigades as a form of security corruption. This situation resulted in stripping children of their innocence as they have the right to grow up in a Safe and stable climate. The paper also aims to clarify the negative psychological and social repercussions that may result from security corruption during crises

Corresponding author:
E-mail addresses: nad.abdlnabi@sebhau.edu.ly

Article History : Received 13 July 2022 - Received in revised form 02 December 2022 - Accepted 13 December 2022

and armed conflicts. Such an issue of corruption requires immediate intervention to protect children from the effects of armed conflicts and achieve human security in society. The study relied on the descriptive approach and the extrapolation of previous studies related to the subject at hand. It reached many results, the most important of which is the association of armed conflicts with many forms of corruption. Perhaps the most important of which is security corruption, and the culture of violence, as such practices have become in light of armed conflicts, as indicated by the studies It indicates that there is a strong positive relationship between child labor and the environment of wars and armed conflicts, based on the main determinants of child labor in the Arab region, which confirmed that this phenomenon arises in societies suffering from crises and associated traumas such as wars and armed conflicts. Among the recommendations, the most important of which are: immediate intervention to protect children from the effects of armed conflicts, work to withdraw this sector of children from armed brigades, and shelter them in state institutions in order to contain these children and return them to their schools and qualify them in all aspects.

مقدمة

تعد الحروب من أكثر الحوادث التي تثير العجز النفسي في نفوس البشر، ويري معظم العلماء والباحثين في مجال الحرب وأثارها النفسية والاجتماعية، أن السبب الرئيسي لانتشار العجز النفسي لدى الأفراد هي التغيرات الجذرية في اسلوب الحياة، كالقتل والتهجير واللجوء والنزوح والضغوط المرتبطة بفقدان الأحبة او البعد عن الأهل، بالإضافة إلى معايشة خبرات الحروب وما يترتب عليها من أزمات تترك أثارا نفسية لا تزول بزوال مسبباتها بل تظل كامنة تتراكم فيما بعد لتتخذ أشكالا متعددة من الانفعالات السلبية (الشيخ، 2002، 64).

كما تعد النزاعات المسلحة أحد الأسباب الرئيسة للعديد من المشكلات النفسية والاجتماعية والصحية والاقتصادية، وسببا رئيسيا في تدهور الأحوال المعيشية للمدنيين وحرمانهم من أهم الاحتياجات الأساسية للحياة، فالنزاعات المسلحة المستمرة في المجتمع الليبي ترتب عليها الكثير من الأثار الاجتماعية والنفسية علي جميع أفراد المجتمع، وعلى مستوي شريحة الأطفال علي وجه الخصوص، كما ارتبطت بالعديد من أشكال الفساد، لعل أهمها الفساد الأمني الأمر الذي قد يؤدي إلي استخدام العنف والقوة في المجتمع، وترسيخ تلك الثقافة أي ثقافة العنف أصبحت تشكل خطرا علي الأطفال، حيث أنهم أصبحوا يمارسون هذه الثقافة في ظل النزاعات المسلحة.

ومن خلال الحروب التي دارت في السنوات الأخيرة في الكثير من بلدان العالم اتضح أن الأطفال ليسوا فقط ضحايا حرب من خلال ما يصيبهم من أذى جراء هذه النزاعات بل ايضا يتم تسخيرهم للقيام ببعض العمليات الحربية كحملهم السلاح وقيامهم بفتح الطرق عبر حقول الالغام والقيام بتجنيدهم بنية استخدامهم كجزء من الة الحرب حول العالم (الفزاني، 2021، 132).

ولا يخفي عن أحد ما يتعرّض له الأطفال في ليبيا أثناء الحروب والنزاعات المسلحة من انتهاكات مختلفة، فقد عاني أطفال ليبيا من ويلات هذه الحروب والصراعات، حيث دعت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) في تقارير عدّة، إلى حماية أطفال ليبيا، فيما أشارت في أحدها إلى أنّ (400 ألف طفل) في طرابلس تعرّضوا لانتهاكات مختلفة، وكان مسؤولون في المنظمة نفسها قد أكدوا، في أكثر من مناسبة، أنّ (2.6 مليون) طفل في حاجة إلى مساعدة في ليبيا، وأنّ الأطفال في البلاد يتعرّضون إلى أخطار مباشرة، بسبب فقدان الأمن وانتشار الجريمة وفوضى السلاح، الأمر الذي يجعلهم "أطفال حرب" بامتياز (محمود، برس، 2021).

الأمر الذي يستدعي التدخل لحماية الأطفال من أثار النزاعات المسلحة وتحقيق الأمن الإنساني في المجتمع، بناء عليه نص القانون الدولي الإنساني علي منح الحصانة والحماية القانونية للأطفال، بصفتهم جزء من الأشخاص المدنيين الذين يجب تجنيبهم أضرار الحرب، استنادا إلى اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 التي تتعلق بحماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب (الفزاني، 2021، 134).

وترى الباحثة أن الفساد من أكبر المشكلات التي تواجه الحكومات والمجتمعات في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، وذلك بسبب ما يترتب عليه من انحراف في المعايير الاخلاقية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والامنية والعسكرية، فالفساد هو العائق الأول الذي يقف في طريق في تحقيق التنمية المستدامة. كما تري الباحثة أن ظاهرة انتشار الاسلحة من المشكلات الاجتماعية التي تواجه المجتمعات بصفة عامة، كما تعتبر من أشد الممارسات التي تهدد التماسك المجتمعي، والسلام الاجتماعي للأفراد، ويتفاوت حجم المشكلة من مجتمع لآخر، ولاشك في ان ظاهرة انتشار الاسلحة في المجتمع الليبي قد شكلت قضية اجتماعية، تربوية، اخلاقية، دينية، قيمية، سياسية، قانونية، فرضت نفسها علي جميع افراد المجتمع وذلك لخطورتها مما يستدعي الاهتمام بها لما تلقيه من ظلال سوداء علي الافراد والاسر وبالتالي علي المجتمع ككل، كل هذا انعكس سلبا علي البناء الاجتماعي للمجتمع الليبي.

وتنتشر الاسلحة بجميع أشكالها بين فئات وطوائف المجتمع بشكل ملفت للنظر وبصورة لم يسبق لها مثيل، مما يعوق مسيرة الحياة الاجتماعية ويعطّل الأفراد عن مواصلة حياتهم بصورة سوية وسليمة مما يثنيهم عن الوصول إلي أهدافهم وتحقيقها، كما يعطل المجتمع عن تحريك عجلة التنمية والتطور، وقد امتدت آثار تلك الظاهرة الخطيرة للتأثير السلبي على البيئة المحلية إلي الدرجة التي تُوقف الأفراد عن ممارسة حياتهم اليومية لعدد من الأيام. وتسبب في إقفال معظم المرافق والمؤسسات الضرورية لحياة الأفراد اليومية داخل المجتمع. مما يؤدي إلي ارباك الحياة داخل المدينة.

ومما يزيد من خطورة هذه المشكلة هو انتشارها بين المراهقين وصغار السن من الشباب، وهذا ما ضاعف من خطورتها وشدتها، فهذه الشريحة غالبا ما تمر بتغيرات كثيرة تتعلق بالنمو الجسمي، والنفسي، والانفعالي والاجتماعي، ولا يخفى عن أحد طبيعة هذه المرحلة وتأثيرها علي سلوك الشاب المراهق من خلال تأثيرها علي بنائه الاجتماعي والنفسي، حيث تزداد فيها امكانية انسياق المراهق للانحراف، بالإضافة إلي افتقاد من يحملها لمشاعر المسئولية الذاتية عن افعاله.

وتنتشر هذه الظاهرة في مجتمعنا الليبي لأسباب متباينة بعضها سياسي، وبعضها اجتماعي متعلق بالظروف الاجتماعية للمجتمع و بعضها اقتصادي،

ولعل السبب الأهم والذي ساعد في انتشارها هو التراخي في التعامل معها من جانب المختصين والمسئولين في هذا المجال. أضف إلي ذلك الاضطراب و الفوضى و الخلل الذي تعاني منه انظمة المجتمع المختلفة المتمثلة في النظام الأُسري، التعليمي، الأمني، الترويحي، مما يمثل تحديا خطيرا وهاما يواجه المجتمع بمختلف أطيافه، وقد أكدت عدة دراسات أن سلوك العنف لا يمكن أن يحدث ما لم تساعد البنى الاجتماعية في حدوثه وحينما يصاب هذا البناء بالاضطراب ينعكس ذلك على التكوين النفسي للأفراد فيتصدع تفاعلهم ويتخذ صور العنف (الكوني، 2019، 118).

وبذلك تهدف هذه الورقة إلي التعرف على دور النزاعات المسلحة في ترسيخ عمالة الأطفال (تجنيد الأطفال في الكتائب المسلحة كنموذج للفساد الأمني) كما تهدف الى تسليط الضوء على تأثيرات هذا الفساد وتداعياته المستقبلية علي المجتمع ككل.

مشكلة الدراسة:

على الرغم من عدم وجود إحصاءات حديثة حول عمالة الأطفال في جميع الدول العربية المتأثرة بالنزاعات المسلّحة، فإن التقديرات العالمية لمنظّمة العمل الدّولية قد أشارت إلى علاقة ايجابية قوية بين عمالة الأطفال وبيئة الحروب والنزاعات المسلحة والكوارث وذلك خلال عام (2017) (عمل الأطفال في الدول العربية، 2019، 19).

ويلاحظ من خلال المحددات الرئيسة لعمالة الأطفال في المنطقة العربية أن هذه الظاهرة تنشأ في المجتمعات التي تعاني من الأزمات والكوارث وما يرتبط بها من صدمات مثل الحروب والنزاعات المسلحة، واللجوء، والنزوح السكاني حيث تتفاقم المشكلات الاجتماعية والاقتصادية للأسر، ويزيدها حدة الفقر والبطالة وهشاشة البنية التحتية والنقص في التعليم والحماية الاجتماعية، ويؤدي كل ذلك إلى تفاقم العوامل المؤدية إلى عمالة الأطفال. فمشكلة تجنيد الأطفال واسعة الانتشار في العديد من أرجاء العالم لا سيما التي يوجد فيها نزاعات مسلحة، فقد أشارت إحصائيات صدرت عن منظمة العمل الدولية (ILO، لعام 2002) إلى أن (300،000) طفل يعملون جنود في المنظمات والجماعات المسلحة ويشاركون في العمليات القتالية الدائرة في أكثر من (41) دولة في العالم. وأن الكثير من هؤلاء الأطفال لم يبلغوا سن العاشرة، وأشارت إلى أن (500،000) طفل يقومون بأنشطة مختلفة في مليشيات عسكرية ومنظمات شبه عسكرية، وتضيف الإحصائية أن مشكلة تجنيد الأطفال وأشراكهم في العمليات العسكرية أصبحت ظاهرة عالمية، (الخالدي، 2012، 208).

إن من أخطر ما تعرض له أطفال ليبيا خلال السنوات الماضية هو عملية تجنيدهم في الكتائب المسلحة بغض النظر عن توجهاتها وخلفياتها العسكرية وذلك خلال الفترة ما بين (2012 و2016). وخاصة في ظل غياب مؤسسات الرعاية النفسية والاجتماعية حيث تعرض المئات من أطفال ليبيا إلى عملية غسل للأدمغة من قبل هذه الكتائب المسلحة تحت مُسمى الثورة لتجردهم من براءتهم كأطفال وحقهم في أن ينشئوا في مناخ آمن ومستقر. فكل الأطفال سواء الأطفال الذين تم تجنيدهم، أو الذين تشردوا، أو الذين تهجروا، أو حتى الذين ثبتوا مع عائلاتهم بالبقاء في الوطن، كل هذه الشرائح قد عانت من التداعيات النفسية السلبية مما يستوجب توفير أكثر ما يمكن من الرعاية النفسية للأطفال (مليتي، 2018).

وتأسيسا على ما سبق يتمحور السؤال البحثي الرئيس في السؤال التالي:

ما دور النزاعات المسلحة في ترسيخ عمالة الأطفال (تجنيد الأطفال في الكتائب المسلحة كنموذج للفساد الأمني)؟ ومنه انبثقت الاسئلة الفرعية التالية:

- ما الدور الذي يلعبه الفساد الأمني أثناء النزاعات المسلحة في ترسيخ ثقافة تجنيد الأطفال؟
- ما هي أنواع الانتهاكات التي تتعرض لها الطفولة في ليبيا في ظل الأزمات الأمنية؟
-ما هي التأثيرات والانعكاسات التي تتركها هذه الثقافة على الحياة المستقبلية لهؤلاء الأطفال؟
- ما هي الآليات الناجعة لمعالجة الانتهاكات الأمنية والصحية والنفسية و الاجتماعية التي يتعرض لها الأطفال؟

أهمية الدراسة:

1- تسعى الدراسة لنشر الوعى بالأثار النفسية والاجتماعية للفساد بكل صوره واشكاله، والفساد الأمني بشكل خاص لدا أبناء المجتمع بغية لفت النظر الى التصدي له ومواجهته.

2- تسعى الدراسة إلى لفت النظر إلى هذه القضية الخطيرة (الفساد الأمني أثناء الحروب والنزاعات المسلحة) في ضوء ما تعيشه ليبيا اليوم من أزمات وحروب مسلحة تؤدي بشكل او بأخر إلى انتهاكات صارخة لحقوق الطفل.

3- تنبع أهميتها من أهمية شريحة الأطفال وحجم ما يتعرضون له من انتهاكات لحقوقهم في الحياة الأمنة، والسلامة الجسدية، والنفسية، وحقهم في التعليم.

4- إبراز الوقائع التي يمر بها الطفل أثناء الحروب والنزاعات المسلحة وأثارها المستقبلية.

أهداف الدراسة:

1- تسعى الدراسة إلى بيان الدور الذي تلعبه النزاعات المسلحة في ترسيخ ثقافة عمالة الأطفال.

2- بيان دور الفساد الأمني أثناء النزاعات المسلحة في ترسيخ ثقافة تجنيد الأطفال.

3- التعرف على أنواع الانتهاكات التي تتعرض لها الطفولة في ليبيا في ظل الأزمات الأمنية، بالإضافة إلى تعزيز حقوق الطفل الصحية والنفسية والاجتماعية.

4- بيان التأثيرات والانعكاسات التي تتركها هذه الثقافة على الحياة المستقبلية لهؤلاء الأطفال، ومحاولة وضع آليات المعالجات لهذه الانتهاكات.

مصطلحات الدراسة:

عمالة الأطفال: هو العمل الذي يستفيد من ضعف الطفل وعدم قدرته عن الدفاع عن حقوقه، ويستغلهم كعمالة رخيصة بديلة عن عمل الكبار، حيث يضع أعباء ثقيلة على الطفل، بما يهدد سلامته وصحته الجسدية و النفسية ورفاهيته، ولا يساهم في تنميتهم، بل يعيقهم عن التعليم، والتدريب (مركز هردو لدعم التعبير الرقمي، 2015، 19).

منهج الدراسة :

اعتمدت على المنهج الوصفي، ولا يقف المنهج الوصفي عند مجرد الوصف (جمع البيانات والحقائق) بل يمتد الى تصنيف الحقائق والبيانات وتحليلها وتفسيرها لاستنباط دلالات ذات مغزي، بهدف الوصول إلى نتائج نهائية يمكن تعميمها، بحيث تمكن الباحث من الوقوف على طبيعة الظاهرة وتساعده في تشخيص جوانب القوة والضعف فيها، العمل على تعزيز جوانب

القوة ومواجهة جوانب القصور ووضع التصورات للحلول والمقترحات لعلاجها ثم التنبؤ بما ستكون عليه الظاهرة.

النزاعات المسلحة:

اصطلاحا: يعرف بأنه صفة حتمية وملازمة للتغيير الاجتماعي وهو تعبير لعدم التوافق في المصالح والقيم والمعتقدات، والتي تتخذ أشكالا جديدة تتسبب فيها عملية التغير في مواجهة الضغوط الموروثة (عبدالغفار، 2003،67).

المفهوم: من حيث مفهومه فهو يتداخل مع مفاهيم أخرى مرادفه له، مثل الحرب، والتوتر، والتصادم، والصراع المسلح، ولكل مفهوم من هذه المفاهيم غايات، ومع ذلك يمكن أن يكون هنالك اتفاق بين هذه المفاهيم، وما يهمنا في هذا البحث هو: النزاع المسلح الذي غالبا ما يبدأ بشكله البسيط بالتوتر بين طرفين أو أكثر بحيث ينتهي بالنزاعات العنيفة والحروب (الرميح، نصر، 2020، 256).

أي انه الصراع الذي يؤدي الى خرق نظام السلم (المنفي، حديدان، 2022، 5).

الطفل:

لغة: كما جاء في مختار الصحاح يعني المولود حتي سن البلوغ.

اصطلاحا: كل انسان لم يتجاوز الثامنة عشر (الفزاني، 2021، 147).

الفساد:

لغة: الفساد في اللغة هو خروج الأشياء عن الاعتدال، ففساد الدولة بمعنى تخلها وانحرافها عن المهام الموكلة لها، وفقدان أمنها وربما وحدتها. وهو الخلل والاضطراب فيقال أفسد الشيء أي إساءة استعماله، والمفسدة ضد المصلحة، وهو نقيض الصلح، او الصلاح. كما أن الفساد مرادف لخيانة الأمانة، وتجنب الاستقامة، والتشجيع على الخطأ (ليتيم، مسكين، 2018، 178).

والفساد هو ظاهرة قديمة قدم التاريخ يقول الله تعالى: ﴿ وإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً ۖ قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ ۖ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [سورة البقرة، الآية: 30)

اصطلاحا: هو انتهاك الواجب العام والانحراف عن المعايير الاخلاقية في التعامل، بطريقة يترتب عليها خرق القانون، ومخالفة التشريع ومعايير السلوك الاخلاقي (الربيز، 2018، 5).

الفساد الأمني: يقصد به كافة الانحرافات التي تتعلق بزعزعة الأمن في المجتمع، ونشر الخوف والذعر بين أفراده، ويتضمن كافة المخالفات التر تتعلق بأحكام ومبادئ الشريعة الاسلامية في الدولة ومؤسساتها، وتؤدي إلى خرق المعايير المجتمعية (الاخلاقية والسلوكية).

وتتلخص صور الفساد الأمني في التالي:

1- زعزعة الأمن الوطني: يعد الامن الوطني المطلب الأول للإنسان، حيث كان الطلب الأول الذي طلبه ابراهيم عليه السلام من ربه في قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا﴾ [سورة البقرة، الآية: 126].

ومن أمثلة زعزعة الامن هو حمل السلاح على الناس والتهديد به، اغتصاب الممتلكات من اصحابها، قطع الطريق ونهب اموال الناس بالإكراه، نشر الاقوال الفاسدة والاشاعات بالمجتمع، كلها صورا للفساد الأمني المنتشر بمجتمعنا في الوقت الحاضر.

2- قتل النفس التي حرم الله بغير حق:

أن من أعظم الحرمات هو الاعتداء على حرمة المؤمن بغير حق، ذلك أن حرمته من أعظم الحرمات.

قال تعالى: ﴿مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا ۚ وَلَقَدْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُنَا بِالْبَيِّنَاتِ ثُمَّ إِنَّ كَثِيرًا مِنْهُمْ بَعْدَ ذَٰلِكَ فِي الْأَرْضِ لَمُسْرِفُونَ﴾. (المائدة، الاية: 32).

3- السعي الى الفرقة والتحزب:

حيث أمر الله بالألفة والتحاب والتراحم، ونهى عن الفرقة والتحزب، واعتبر ان من سعى فيها انما سعى الى فساد الارض. قال تعالى: ﴿ وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا﴾. (ال عمران، الآية 103).

تجنيد الأطفال: اي طفل يرتبط بقوة عسكرية أو بجماعة عسكرية، وهو دون سن الثامنة عشرة من العمر ولا يزال، أو كان مجنّداً أو مُستخدَماً بواسطة قوة عسكرية أو جماعة عسكرية في أي صفة بما في ذلك على سبيل المثال الأطفال والغلمان الذين يتم استخدامهم محاربين أو أو جواسيس أو لأغراض جنسية.

وتري الباحثة أن التهديد بالسلاح، وظاهرة اغتصاب الممتلكات من أصحابها بالقوة، وتعاطي المخدرات، وغياب الأخلاقيات التي كانت في السابق تشكل العمود الفقري للمجتمع الليبي، كغياب الوازع الديني والأخلاقي، وضعف علاقات التأخي بين أفراد الأُسرة والمجتمع، والسلبية، وانهيار المؤسسات، كل هذا أدي إلي ظهور سلوكيات جديدة وغريبة عن المجتمع الليبي، كظهور أشكال أُخري من الاتصال جاءت علي حساب التواصل الأسري مما غير من شكل العلاقات داخل الأُسرة والمجتمع، وأثر بشكل سلبي علي العلاقات بين الآباء والأبناء، وعلى لغة الحوار داخل الأُسرة. كل هذا يمثل صورا عامة للفساد، ولعل ما يعانيه مجتمعنا في الوقت الحالي هو نتيجة لهذا الفساد والفساد الأمني بشكل خاص.

الدراسات السابقة:

دراسة (المدني، 2021): بعنوان تجنيد الأطفال بين الحظر والمسؤولية وفقا لقواعد القانون الدولي الانساني، هدفت الدراسة الى الوقوف على اهم قواعد القانون الدولي الانساني ذات العلاقة بحظر التجنيد، كما هدفت الى تحديد قواعد المسئولية عن انتهاك الالتزامات الواردة في تلك القواعد. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي لوصف اهم هذه القواعد وتحليلها.

وأشارت النتائج الى: يشكل تجنيد الأطفال في القوات المسلحة او المليشيات احدي صور جرائم الحرب مما يترتب على ذلك مسؤولية المخالفة لقواعد الحظر الواردة في منظومة القانون الدولي.

دراسة (العموري، جبران، 2021): بعنوان الحماية الدولية للطفل أثناء النزعات المسلحة (قراءة في القانون الدولي الانساني): هدفت الدراسة التعرف على مدي توفير القوانين حماية حقيقية للأطفال في فترات النزعات المسلحة ومدى الوعي بحقوق الأطفال والقانون الدولي الانساني اثناء النزعات المسلحة ، كما هدفت الدراسة الى دور الامم المتحدة ومنظمة الصليب الاحمر في حماية الأطفال. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، المنهج الاستقرائي،

المنهج التحليلي، وأشارت اهم النتائج الى: ان النزعات المسلحة تؤدي الى حرمان الأطفال من حقوقهم الاساسية، بسبب قلة الوعي بالقانون الدولي الانساني وبحقوق الأطفال اثناء النزاعات المسلحة.

دراسة (الفزاني، 2021): بعنوان الحماية القانونية للأطفال اثناء النزعات المسلحة، هدفت الدراسة الى لفت الانتباه الى حماية حقوق الطفل بمقتضي قواعد واحكام القانون الدولي الانساني ووفقا للتشريعات الوطنية. هدفت الدراسة إلى ابراز الوقائع التي عايشها الطفل الليبي اثناء الحروب والنزعات المسلحة، وكيفية مكافحة الانتهاكات الواقعة على ممارسته لحقوقه، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، وأشارت النتائج للاتي:

على الرغم من أن الانسانية حظيت بخطوات هامة لصالح حماية الأطفال أثناء النزعات المسلحة، لايزال الملايين من الأطفال يخوضون الحروب ويشاركون فيها، ويتعرضون لمختلف انواع الانتهاكات لحقوقهم.

كما أشارت الدراسة إلى أهمية الدور الذي تلعبه المنظمات الدولية كلجنة الصليب الاحمر، منظمة اليونسف، ولجنة حقوق الطفل بالتعاون مع الحكومات والمنظمات الوطنية لتوفير الحد الادنى من الحماية للطفل.

دراسة (الخالدي، 2012): حقوق الطفل في ظل الأزمات المجتمعية (الطفل العراقي نموذجا) هدفت الدراسة إلى التعرف على أنواع الانتهاكات التي يتعرض لها الأطفال في العراق في ظل الأزمات المجتمعية بالإضافة إلى وضع آليات المعالجات لهذه الانتهاكات وتعزيز حقوق الطفل الصحية والنفسية والاجتماعية والقانونية، وأشارت أهم نتائجها إلى: ان الأزمات التي مرت بها العراق قد تركت آثار مباشرة وغير مباشرة على الطفولة والمؤسسة الأسرية بشكل خاص، فالأزمات المجتمعية التي الى جانب العوامل الثقافية والاجتماعية فضلا عن القصور في جميع جوانب الحياة الأخرى، تضعف قدرة الأسرة في تلبية احتياجات الأطفال، مما ينعكس سلبا على أوضاع الأطفال فتزيد من معاناتهم وتعقد ظروفهم وتسهم في تهميشهم واستبعادهم عن دائرة الاهتمام والرعاية، ومن أهم التوصيات التي توصلت إليها الدراسة الحث على اتخاذ التدابير التشريعية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية كافة للحد من الانتهاكات ضد الطفولة، والقضاء على الفساد الأمني والقضائي.

دراسة (مهنا،2008): هدفت للتعرف على انعكاس النزاعات والحروب على سلوك الطفل، كما هدفت لمعرفة مقدار تأثر السلوك لدى الأطفال بالنزاعات المسلحة، وقد أسفرت النتائج عن أن سلوك الأطفال أصبح أقرب للسلوك العدواني من خلال ملاحظة أسلوب لعبهم، كما أصبح هذا السلوك سمة للكثير من الأطفال في علاقاتهم واستجاباتهم مع المحيطين بهم، كما أن آثار الحرب أدت إلى الشعور بالخوف مما تولد عنه شعور بالانسحاب من المجتمع وهذا سبب لديهم الاصابة ببعض الأمراض الذهانية، والعصابية، وتراجع تحصيل الأطفال الدراسي وقلة التفوق نتيجة لتعرضهم لظروف بيئة الحرب التي تستحوذ انتباههم واهتمامهم.

تعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال استعراض الدراسات السابقة ذات العلاقة بالدراسة الحالية نستطيع القول أن الأزمات السياسية والأمنية، والصراعات والنزاعات المسلحة لها دور كبير في الاضطرابات النفسية والاجتماعية، وذلك خلال وعقب فترات الأزمات والنزاعات المسلحة، وهذا هو النمط الظاهر في كل الدراسات التي أجريت على مختلف عينات الدراسات المطروحة، كما أكدت هذه الدراسات والتي تناولت الانتهاكات التي تعرض لها الأطفال أثناء النزعات المسلحة بليبيا على ان النزاعات المسلحة تؤدي الى حرمان الأطفال من حقوقهم الاساسية، كما أكدت وجود ظاهرة تجنيد الأطفال، حيث يشكل تجنيد الأطفال في القوات المسلحة او المليشيات شكلُ من أشكال الفساد الأمني، وصورة من صور جرائم الحرب.

ورغم أن المجتمع الدولي أصبح مدركا لما يحدث من تزايد في استخدام الأطفال في النزاعات المسلحة حيث أن هذه الممارسة أصبحت شائعة في عديد من البلدان وذلك يتعارض مع عدة مبادئ لحقوق الإنسان ومن أجل مكافحة هذا التطور ولحماية أفضل للأطفال أثناء النزاعات المسلحة فقد اعتمدت اللجنة العامة للأمم المتحدة بروتوكول إضافي لاتفاقية حقوق الطفل. حيث أنها تلزم الدول التي صادقت على الاتفاقية ،عدم إشراك الأطفال دون سن الثامنة عشر في القتال وانه يحظر التجنيد القسري للأطفال تحت سن الثامنة عشر في الجيوش. ألا أن الوقائع المعاشة على ارض الوقع تؤكد أن كل هذه الاتفاقيات ما هي إلا حبر على ورق.

الاطار النظري للدراسة:

الأثار المترتبة على الفساد الأمني أثناء النزاعات المسلحة بليبيا:

منذ أحداث (2011) يعيش الليبيون أزمات مختلفة لها انعكاسات سلبية متعددة على المستوي النفسي والثقافي والفكري، في ظل الانفلات الأمني نتيجة غياب الدولة التي تفرض النظام والقانون. حيث ان استفحال الفساد في المجتمع يؤدي إلى اثار ومساوئ كثيرة ومتنوعة، حيث أشارت (دغمان، 2020) إلى أن التحديات التي يمر بها المجتمع الليبي كثيرة ومتنوعة، نفسية واجتماعية وفكرية وأمنية نتيجة الأحداث التي حصلت في ليبيا خلال السنوات الاخيرة، مثل ظواهر الخطف (بما في ذلك خطف الأطفال)، الابتزاز المالي.

ومازالت ليبيا تعاني ويلات الحرب، ومازال الليبيّ يعاني من صدمات مختلفة ناتجة عن الفساد الأمني أثناء هذه الأزمات، ومن أهم هذه الأثار:

أولا الأثار النفسية:

تشير التقارير (ابو السعود، 2017) إلى أن الإحصائيات المتحصل عليها غير دقيقة ولا تعكس الصورة الواقعية لوضع الصحة النفسية وهذا يعزى إلى أن الصراع العسكري والسياسي قد منع الباحثين من إجراء دراسات وبحوث دقيقة. وأشارت هذه التقارير إلى إنّ ما يُعانيه بعض أفراد المجتمع الليبي من أمراضٍ نفسيّةٍ مؤخّراً، غير مدعوم بأرقام وإحصائيات دقيقة تثبت ارتفاع نسبة هذه الأمراض في المجتمع بعد الحرب. إضافة إلى القصور الواضح والعجز التام من وزارة الصحة في توفير الأدوية النفسية المتعارف على أنها باهضه الثمن للمواطن البسيط. كما أن عدم تواجد عدد كافٍ من المراكز الصحية النفسية التي يتوافر بها الطبيب والمعالج النفسي في الأحياء السكنية في مختلف مناطق المدن الليبية ساهم في سوء الحالة الصحية للمرضى الذين يفتقرون للوعيّ بأبسط شروط الصحة النفسية وينتهي بهم الأمر هم وعائلاتهم بالتكتم عن حالتهم خوفا من الوصم الاجتماعي حتى يتمكن منهم المرض وتصبح حالة شديدة يصعب علاجها حتى تنقل عند الضرورة بالإسعاف (ابو السعود، 2017، 2).

وأكدت دراسة (الرميح، نصر، 2020) على أن الحروب والنزاعات تترك آثار سيئة على الأسرة بشكل خاص والمجتمع بشكل عام، وذلك نتيجة لفقدان الأب أو الأم أو المسكن الامر الذي ينعكس سلبا على صحة الاطفال، ويهدد نموهم نفسيا واجتماعيا وصحيا، ذلك أنهم يعيشون في ظروف صحية واجتماعية لا تستطيع الأسرة من خلالها أداء وظائفها البيولوجية، والنفسية

بشكل سوي. مما يترتب عليه ظهور العديد من المشاكل، منها النفسية كالإحباط والعصبية والتوتر والقلق الشديد نتيجة انعدام الأمن الاجتماعي والغذائي والصحي والبيئي، ومنها البيئة التي عانى منها النازحون (268-270). فالآثار النفسية للحروب عديدة وغير منظورة في غالبية الأحيان، فهي قد تؤدي إلى أمراض واضطرابات سلوكية جسيمة، كالخوف الدائم والخوف المرضي الذي يحتاج إلى تدخل علاجي، كذلك الصدمات العنيفة للأطفال والشباب وكبار السن فهي تربك لديهم التوازن النفسي وقد يدخل الشخص في حالة من الإحباط والقلق والانطواء، كما يمكن تؤدي بالشباب إلى الإدمان على الكحول والمخدرات." فالاضطرابات السلوكية تساهم بشكل مباشر وغير مباشر في انهيار الروح المعنوية وهذا يؤدي بالضرورة إلى تحول المجتمع من حالة التماسك إلى حالة الضعف (الحوات، 2008، 89).

ثانيا الآثار الاجتماعية:

إن الخلل الذي تحدثه النزاعات المسلحة يؤثر بالضرورة على بنية الأسرة فتمزق النسيج الثقافي والاجتماعي للمجتمع بأكمله، فالهجرة سواء الداخلية والخارجية، وانتشار العصابات الإجرامية تعد من أهم صور الفساد الأمني، وانعكاس ذلك على بنية الأسرة، وكيان المجتمع (الحوات، 2008، 10)، (الكبيسي، 1995، 222-225).

ووفقا لتقرير اليونسكو العالمي، (2001) فإن نسبة كبيرة من الأطفال الذين يعيشون في البلدان الفقيرة المتأثرة بالنزاعات يواجهون مصاعب ضخمة تحول دون التحاقهم بالتعليم الابتدائي، ولذلك نجد (91) مليون طفل ممن هم في سن المدارس الابتدائية غير مقيدين بالدراسة، أي ما يساوي (99%) من مجموع الأطفال غير الملتحقين بالمدرسة في العالم. نسبة القيد في المدارس الثانوية في البلدان النامية المتأثرة بالنزاعات تقل بمقدار الثلث تقريبا عن نسبة القيد في البلدان النامية الأخرى وتقل هذه النسبة أكثر فيما يتعلق بالفتيات. كما تبلغ نسبة القراءة في البلدان الفقيرة المتأثرة بالنزاعات (21%) بينما تبلغ هذه النسبة (15%) في البلدان الفقيرة الأخرى (الرميح، نصر، 2020، 265).

وقد أدت الهجمات على المدارس وتعرضها للتهديد بالعنف إلى اغلاقها مما ترك (200000) طفل خارج مقاعد الدراسة، كما وقد أدى النزاع المسلح الذي شهدته ليبيا إلى تعطيل مطول لنظام التعليم كما أدى إلى الحاق الأضرار بالمرافق والتجهيزات المدرسية أضف إلى ذلك أن عديد المدارس تستضيف السكان النازحين من مناطق النزاع، كذلك أشار التقرير إلى أن حوالي نصف هؤلاء النازحين لا يذهب أطفالهم إلى المدارس (ابو السعود، 2017، 2)، (الشتوي، الهنشيري، 2021، 195).

تجنيد الأطفال في ظل النزاعات المسلحة في المجتمع الليبي:

لاشك أن الأطفال الذين يعيشون في مناطق النزاعات المسلحة، هم ضحايا للأزمات الإنسانية، فالأطفال هم الضحية الأولى والرئيسة للنزاعات المسلّحة حيث ترتفع نسبة عمالة الأطفال بين اللاجئين والنازحين داخلياً، فبالإضافة إلى ظروف الفقر، والتهديدات الصحيّة والأمنية، والضرر الذي لحق بنظام التعليم، والمؤسسات الخدمية يجد الأطفال أنفسهم مجبرين على الالتحاق بأنواع مختلفة من الأنشطة التي تفرضها بيئة النزاع المسلّح، مثل تهريب السلع عبر الحدود، أو بين مناطق القتال، والتجنيد ضمن الكتائب المسلحة. حيث يشير أحد المسئولين في جهاز مكافحة الجريمة بطرابلس إلى أن عمل الأطفال في المليشيات هو الأخطر على كل المستويات حيث توجد مجموعة مسلحة منتشرة في أرجاء البلاد تضم أكثر من 10 الالاف طفل تتراوح اعمارهم ما بين (12-17) طفل يحملون السلاح، حيث تقوم هذه الجماعات بإغراء هؤلاء الأطفال بالمال (عبدالله، الشريف، 2018).

إن ظاهرة عمالة الأطفال قد انتشرت في الآونة الأخيرة وارتفعت وتيرتها نتيجة انتشار الجهل والفقر وانعدام الاستقرار السياسي والأمني بالعديد من البلدان، لذلك لجأ الأطفال إلي التجنيد في الجماعات المسلحة للمشاركة في العمليات المسلحة والنزاعات الحربية القائمة في بعض البلدان وفي مقدمتها ليبيا وسوريا والعراق واليمن (مركز هردو لدعم التعبير الرقمي، 2015، 18).

فالمجتمع الليبي لم يعتد انتشار عمالة الأطفال علما بأن القانون يحظر الأمر منذ عام 1970. حيث تعد عمالة الأطفال ظاهرة ملفتة للنظر في ظل تراجع المستوي المعيشي في البلاد بسبب الأزمات المتلاحقة على مدى السنوات الماضية حيث يضطر العديد من الأطفال إلى ترك مدارسهم للالتحاق بالعمل (محمود، برس، 2021، العربي الجديد).

أسباب عمالة الأطفال:

تتعدد اسباب عمالة الأطفال ومن أهم هذه الاسباب:

الأسباب الاجتماعية: أهمها التفكك الأسري، التسرب المدرسي، ارتفاع معدل الإنجاب لدى الأسر الفقيرة، مساعدة الأهل في الدخل الأسري، فبعد أن توضع النزاعات والحروب أوزارها تبدأ تطفو إلى السطح نتائج خطيرة على مستويات عدة، أهمها المستوى الاجتماعي، والأسرة هي أهم هذه المستويات نتيجة عوامل كثيرة، لعل أبرزها فقدانها للعائل الرئيس لها، وفقدانها لمصدر رزقها، وللمسكن الذي كان يؤويها، فمع هذه الظروف قد يضطر الأطفال للعمل، وبذلك يضاف عبء جديد على كاهل الطفل الذي فقد أساسا مستقبله نتيجة تركه لدراسته قسرا فهو يحمل عبء أسرة قد يكون هو الوحيد الذي تعتمد عليه في تأمين قوتها إضافة لمعاناته جراء ما يمكن ان يلاقيه من استغلال وسوء معاملة (تقرير هيئة الأمم المتحدة، 2016، 65).

الأسباب الاقتصادية: من أهمها الفقر، وفاة المعيل، البطالة، تعلم صنعة أولياء الأمور، فتفاقم المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها الأُسر شجع الأبناء على الرغم من صغر سنهم للعمل في سبيل تحمل جزء من مسؤولية الاعالة للأسرة، وأن معظم تلك العوامل تدفع في بعض الأحيان إلى الانحراف مما يضاعف من مشكلات الأسرة، فضلاً عن الكلفة المادية والاجتماعية للانحراف بالنسبة لمؤسسات الدولة. كما أشار الكثير من الباحثين في مجال الأسرة والزواج إلى أن من أهم الاتجاهات الملفتة للنظر في السنوات الأخيرة، هي الزيادة الحادة في عدد الأسر التي يفتقر أطفالها إلى الإشراف الأبوي والرعاية الأسرية المتوازنة مما يجعلهم أكثر عرضة للانحراف والجريمة وتعاطي المخدرات (الرميح، نصر، 2020، 269).

الأسباب السياسية: أما أهم الأسباب السياسية: فهي الحروب والأزمات والنزاعات المسلحة، العنصرية، عدم متابعة ومراقبة أصحاب العمل الذي يلجئون لعمالة الأطفال (الرميح، نصر، 2020، 268)، (مقراوي، 2016، 16-40).

الآثار الناجمة عن عمالة الأطفال:

يتعرض الأطفال في بلدان عديدة لأنواع متعددة من الانتهاكات سواء في أثناء النزاعات المسلحة او في أعقابها وتعجز الإحصاءات عن وصف الآثار

الاجتماعية والنفسية التي تلحق بالأطفال الذين شهدوا أهوال هذه النزاعات المسلحة.

وينبغي الاشارة إلى أن النزاعات المسلحة المعاصرة قد شهدت تغيرا نوعيا في طبيعتها ونظامها فنزاعات اليوم هي نزاعات داخلية بالدرجة الأولى تدور بين أبناء البلد الواحد، وكثيرا ما تدور رحاها بين جماعات مسلحة متعددة داخل حدود الدولة الواحدة ، وهذا ما يحدث أثناء الأزمات والنزاعات المسلحة، فقد أخذت النزاعات طابعا خاصا فالنزاعات هي نزاعات داخلية، قد عرضت أجيالا من الأطفال لعنف مريع وانتهاك صارخ لحقوقهم (الخالدي، 2012، 204).

لا شك أن العمالة والتشغيل كأحد أهم الأثار الاجتماعية لهذه النزعات المسلحة لها انعكاسات خطيرة على بناء المجتمع، فتوجيه طاقات الأطفال التي هي بدورها ضعيفة وغير مكتملة وفقا للبنيان الجسدي والفكري لهم ، علاوة علي ما تعانيه تلك الأجيال من اثار نفسية وذكريات القسوة والعوامل النفسية السيئة جراء الأعمال التي يكلفون بها علي الرغم من عدم تناسب قدراتهم معها.

ولاشك انه ليس هناك اسوأ من أشكال عمالة الأطفال التي بدأت في الانتشار في الوطن العربي بصفة عامة وفي ليبيا بصفة خاصة من عمل الأطفال في المخدرات واعمال التهريب والاستغلال الجنسي والأسوأ والاخطر هو انخراطهم في الأعمال والنزاعات المسلحة التي دخلت فيها دول الوطن العربي بعد ثورات الربيع العربي .

ومن أهم أثار الاجتماعية المترتبة على هذه الظاهرة كما أشارت إليها بعض الدراسات مرتبة حسب الآثار الأكثر احتمالا وانتشارا :

1- انخفاض مستوى المعيشية للأسرة يفقد العائل او إصابته او احد أفراد الأسرة.

2 - افتقاد الإحساس بالأمن الاجتماعي والرغبة في إشباع الحاجة للأمن. والإحساس بضعف الأمل في حياة أفضل او فقدان هذا الإحساس، واللامبالاة بالشؤون العامة والشخصية وما يترتب عليها.

3- التسرب من المدرسة، تشرد الأطفال.

4 - البطالة وتوقف سوق العمل.

5 - إصابة بعض الأفراد بالاضطرابات النفسية.

6 - تحول بعض الأفراد الى نمط غير اجتماعي.

7 - انتشار ظاهرة الانحراف الاجتماعي، و الأخلاقي.

8 - فقدان القدرة على التوافق مع النفس والتكيف مع الغير والتأقلم مع البيئة .

وتظل الأثار النفسية هي الاشد قسوة: ومنها العدوانية، حب الاساءة للآخرين، التعرض للعدوان الجنسي والمعنوي، مما يترتب عليه ظهور العديد من المشاكل، منها النفسية كالإحباط والعصبية والتوتر والقلق الشديد نتيجة انعدام الأمن الاجتماعي والغذائي والصحي والبيئي، ومنها البيئية التي عانى منها النازحون (الخالدي، 2012، 204).

نتائج الدراسة:

1- ارتبطت النزاعات المسلحة بالعديد من أشكال الفساد، لعل أهمها الفساد الأمني الأمر الذي يؤدي إلي ترسيخ ثقافة العنف والتي أصبحت تشكل خطرا علي الأطفال، حيث أنهم أصبحوا يمارسون هذه الثقافة في ظل النزاعات المسلحة، وهذا ما أشارت إليه دراسة (المدني، 2021) والتي أكدت أن تجنيد الأطفال في القوات المسلحة او المليشيات احدي صور جرائم الحرب، وهذا يتضمن مخالفة لقواعد الحظر الواردة في منظومة القانون الدولي.

كما اتفقت مع دراسة (العموري، جبران، 2021) التي أشارت إلي أن النزعات المسلحة قد ارتبطت بحرمان الأطفال من حقوقهم الاساسية، بسبب قلة الوعي بالقانون الدولي الانساني وبحقوق الأطفال اثناء النزاعات المسلحة.

2- الفساد الأمني يشمل كافة الانحرافات التي تتعلق بزعزعة الأمن في المجتمع، ونشر الخوف والذعر بين أفراده، ويتضمن كافة المخالفات التر تتعلق بأحكام ومبادئ الشريعة الاسلامية في الدولة ومؤسساتها، والتي تؤدي إلى خرق المعايير المجتمعية (الاخلاقية والسلوكية).

وتتلخص صور الفساد الأمني في التالي:

1- زعزعة الأمن الوطني: يعد الامن الوطني المطلب الأول للإنسان، حيث كان الطلب الأول الذي طلبه ابراهيم عليه السلام من ربه.

2- قتل النفس التي حرم الله بغير حق.

3- السعي الى الفرقة والتحزب.

2- الفساد من أكبر المشكلات التي تواجه الحكومات والمجتمعات في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، وذلك بسبب ما يترتب عليه من انحراف في المعايير الاخلاقية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والامنية والعسكرية.

3- أشارت التقديرات العالمية لمنظّمة العمل الدّولية إلى علاقة ايجابية قوية بين عمالة الأطفال وبيئة الحروب والنزاعات المسلحة والكوارث، وذلك بناءً على المحددات الرئيسة لعمالة الأطفال في المنطقة العربية التي أكدت على أن هذه الظاهرة تنشأ في المجتمعات التي تعاني من الأزمات والكوارث وما يرتبط بها من صدمات مثل الحروب والنزاعات المسلحة، واللجوء، والنزوح السكاني حيث تتفاقم المشكلات الاجتماعية والاقتصادية للأسر، والفقر والبطالة وهشاشة البنية التحتية والنقص في التعليم والحماية الاجتماعية، حيث يؤدي كل ذلك إلى تفاقم العوامل المؤدية إلى عمالة الأطفال. وهذا ما أشارت اليه دراسة (الخالدي، 2012)، التي أكدت على أن الأزمات المجتمعية التي تنجم عن النزاعات المسلحة الى جانب العوامل الثقافية والاجتماعية فضلا عن القصور في جميع جوانب الحياة الأخرى، كل ذلك ينعكس سلبا على أوضاع الأطفال فتزيد من معاناتهم وتعقد ظروفهم وتسهم في تهميشهم واستبعادهم عن دائرة الاهتمام والرعاية، وتدفعهم ربما إلى انخراطهم في الانشطة المسلحة.

4- إن من أخطر ما تعرض له أطفال ليبيا خلال السنوات الماضية هو عملية تجنيدهم في الكتائب المسلحة، بسبب قلة الوعي بالقانون الدولي الانساني وبحقوق الأطفال اثناء النزاعات المسلحة. وهذا ما أشارت اليه دراسة (الفزانى، 2021) التي أكدت أن ملايين الأطفال في ليبيا يخوضون الحروب ويشاركون فيها، ويتعرضون لمختلف انواع الانتهاكات لحقوقهم.

5- ومن أهم أثار الاجتماعية المترتبة على هذه الظاهرة كما أشارت إليها بعض الدراسات مرتبة حسب الآثار الأكثر احتمالا وانتشارا :

1- انخفاض مستوى المعيشية للأسرة يفقد العائل او إصابته او احد أفراد الأسرة.

2- افتقاد الإحساس بالأمن الاجتماعي والرغبة في إشباع الحاجة للأمن. والإحساس بضعف الأمل في حياة أفضل او فقدان هذا الإحساس، واللامبالاة بالشؤون العامة والشخصية وما يترتب عليها.

3- التسرب من المدرسة، تشرد الأطفال.

4 - البطالة وتوقف سوق العمل.

6- وتظل الأثار النفسية هي الاشد قسوة: ومنها العدوانية، حب الاساءة للآخرين، التعرض للعدوان الجنسي والمعنوي، مما يترتب عليه ظهور العديد من المشاكل، منها النفسية كالإحباط والعصبية والتوتر والقلق الشديد نتيجة انعدام الأمن الاجتماعي والغذائي والصحي والبيئي. وهذا ما أشارت إليه العديد من الدراسات السابقة ومنها دراسة (مهنا، 2008) التي أكدت على أن سلوك الأطفال أصبح أقرب للسلوك العدواني من خلال ملاحظة أسلوب لعبهم، حيث اصبح هذا السلوك سمة للكثير من الأطفال في علاقاتهم واستجاباتهم مع المحيطين بهم، نتيجة لتعرضهم لظروف بيئة الحرب التي تستحوذ انتباههم واهتمامهم.

التوصيات:

1- التدخل الفوري لحماية الأطفال من أثار النزاعات المسلحة وتحقيق الامن الانساني في المجتمع، بناء علي ما نص عليه القانون الدولي الإنساني بمنح الحصانة والحماية القانونية للأطفال، بصفتهم جزء من الأشخاص المدنيين الذين يجب تجنيبهم أضرار الحرب، استنادا إلى اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 التي تتعلق بحماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب.

2- تشديد المسؤولية القانونية لكل مخالفة لقواعد الحظر الواردة في منظومة القانون الدولي، بشأن تجنيد الأطفال في القوات المسلحة او المليشيات والتي تعتبر صورة من صور جرائم الحرب، مما يترتب على ذلك ظواهر اخري لها تداعياتها الخطيرة على المجتمع كالتسرب من التعليم ودخول الأطفال في نزاع مع القانون وانتشار الجريمة وضعف المستوي التعليمي والثقافي والعلمي للأجيال القادمة .

3- العمل على إنشاء المراكز الصحية لتوفير الرعاية النفسية والاجتماعية الناتجة عن الصدمات التي أفرزتها الحروب وكان لها الأثر البالغ على الطفل نظراً لما تعرض له من عنف نفسي أو جسدي وما نتج عنه من انتهاكات عديدة لحقوق الأطفال لإعادة تأهيلهم وإدماجهم في المجتمع.

4- العمل على سن القوانين التي تحمي الأطفال من الفساد الأمني الناتج عن النزاعات المسلحة، والعمل على تفعيل تلك القوانين مما لها الأثر الكبير في حماية الطفل من الانحراف والتجنيد ضمن الكتائب المسلحة والإرهابية والتي تنهك حقوق الأفراد داخل المجتمع.

5- مناشدة المنظمات الدولية كلجنة الصليب الاحمر، منظمة اليونسف، ولجنة حقوق الطفل بالإضافة إلى المنظمات الوطنية لتوفير الحد الادنى من الحماية للطفل.

6- متابعة الأسر التي فقدن معيلها، أو التي تعرضت للتهجير القسري، وتوفير برامج الرعاية الأسرية النفسية والاجتماعية عن طريق التعاون مع المنظمات المحلية والدولية.

7- تقديم الدعم المادي لهذه الفئة من الأسر وذلك بدعم من المؤسسات السياسية من خلال الوزارات والمؤسسات ذات العلاقة.

8- توفير حملات بالتعاون مع وزارة الداخلية ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية وحقوق الانسان لسحب هذه الشريحة من الأطفال الملتحقين بالكتائب المسلحة، والأطفال المهملين وايوائهم في مؤسسات الدولة مع توفير من أجل احتواء هؤلاء الأطفال وإعادتهم إلى مدارسهم وتأهلهم بكافة الجوانب ورصد الأموال اللازمة لذلك.

المراجع:

1- تقرير صادر عن المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، "الاثار النفسية للحرب على الليبيين، (2017). إعداد: سمر كمال أبو السعود، ،طرابلس، ليبيا. سبتمبر (2021). ، طرابلس ليبيا، ANW, Medi.

2- تقرير صادر عن منظمة المرأة العربية والامانة العامة للجامعة العربية وهيئة الامم المتحدة لتمكين المرأة، الاستراتيجية الاقليمية "حماية المرأة العربية: الأمن والسلام"، القاهرة 2012.

3- تقرير اليونسكو العالمي لرصد التعليم للجميع، إعداد: يرينا بوكوفا، " الأزمة الخفية: النزاعات المسلحة والتعليم"، 2001.

4- الحوات، على. (2008). العنف والإرهاب تحليل اجتماعي، منشورات المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية، طرابلس، ليبيا.

5- الخالدي، عبير نجم عبدالله. (2012). حقوق الطفل في ظل الأزمات المجتمعية: (الطفل العراقي نموذجا). مجلة البحوث التربوية والنفسية. جامعة بغداد، العراق، المجلد 12، العدد 33، ص ص 191-223.

6- دغمان، زهرة الهادي. (2020). التداعيات الاجتماعية لجائحة كورونا علي الاسرة الليبية، ورشة عمل مقدمة إلي مجمع ليبيا للدراسات المتقدمة علي منصة زووم بعنوان: الدور التربوي للأسرة و تداخل الوسائط الأخرى وأثره علي المجتمع، بمناسبة اليوم العربي للأسرة، 7 ديسمبر 2020.

7- الربيز، خضير شعبان. (2018).الفساد : أنواعه وأسبابه وآثاره وطرق علاجه. قسم الجيولوجيا - معهد علوم الأرض والكون - جامعة باتنة 2 – الجزائر، ص ص: 3- 47.

8- الرميح، حورية محمود، نصر، صلاح أبو القاسم. (2020). أثار النزاعات المسلحة على المجتمع الليبي ودور الخدمة الاجتماعية في مواجهته، مجلة كلية الآداب، العدد الثلاثون، سبتمبر، 252-278.

9- الشهري، ليلى على احمد. (2017). الفساد مكافحته وطرق الوقاية منه (رؤية شرعية). حولية كلية الدراسات الاسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية، المجلد 8، العدد 33، ص ص: 271-324.

10- الشيخ، رواء صالح نوري. (2002). بعض الاعراض المصاحبة لاضطراب ما بعد الضغوط الصدمية وعلاقات ببعض المتغيرات (لدى الاسرى العراقيين العائدين).رسالة ماجستير، كلية الآداب الجامعة المستنصرية.

11- عبد الغفار، محمد أحمد. (2003). فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية، دراسة نقدية وتحليلية، الكتاب الأول، الدبلوماسية الوقائية، دار هومة الجزائر

12- عبدالله الشريف. (2018). اطفال عمال في ليبيا، صحيفة العربي الجديد، 20 يناير 2018.

13- عمل الأطفال في الدول العربية (دراسة نوعية وكمية). (2019)، جامعة الدول العربية، منظمة العمل الدولية، منظمة العمل العربية، المجلس العربي للطفولة والتنمية، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. (الطبعة الأولى) مصر.

14- العموري، رمضان عبدالله، جبران، عادل علي. (2021). الحماية الدولية للطفل أثناء النزاعات المسلحة (قراءة في القانون الدولي الانساني).

أعمال المؤتمر العلمي الثالث بعنوان "الطفل الليبي بين تحديات الواقع وطموحات المستقبل" المنعقد في بني وليد، يوم 20 نوفمبر 2021، منشورات مركز المتكأ للدراسات الاستراتيجية و المستقبلية. 145- 157.

15- الفزاني. اسماء حسونة. (2021). الحماية القانونية للأطفال أثناء النزاعات المسلحة، أعمال المؤتمر العلمي الثالث بعنوان "الطفل الليبي بين تحديات الواقع وطموحات المستقبل" المنعقد في بني وليد، يوم 20 نوفمبر 2021، منشورات مركز المتكأ للدراسات الاستراتيجية و المستقبلية. ص ص 132-144.

16- الكبيسي، أحمد فرحان. (1995). الأمن الاجتماعي في تحصين التماسك في المجتمع العراقي، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع. 222-225.

17- الكوني، عصام احمد. (2019). العنف السائد بين طلبة الجامعات (طلبة جامعة الزاوية نموذجا). مجلة كليات التربية، العدد الثالث عشر، ص ص 109- 232.

18- ليتيم، خالد. مسكين، عبدالحفيظ. (2018). الاثار الاقتصادية للفساد المالي والاداري وجهود الجزائر لمكافحته- اشارة إلى ترتيب الجزائر في مدركات الفساد. مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 4، العدد 7، ص ص: 176-186.

19- محمود، تركية. برس، فراس. (2021). اطاحة بعصابة خطف الأطفال. صحيفة العربي الجديد، 15 فبراير 2021.

20- المدني، محمد محمد. (2021). تجنيد الأطفال بين الحظر والمسؤولية وفقا لقواعد القانون الدولي الانساني، أعمال المؤتمر العلمي الثالث بعنوان "الطفل الليبي بين تحديات الواقع وطموحات المستقبل" المنعقد في بني وليد، يوم 20 نوفمبر 2021، منشورات مركز المتكأ للدراسات الاستراتيجية والمستقبلية. 173- 193.

21- مركز الدراسات الاجتماعية، الظروف الاجتماعية والنفسية والبيئية والاقتصادية للنازحين بمدينة طرابلس وترهونة، دراسة ميدانية، (غير منشورة)، (2014) طرابلس، ليبيا.

22- مركز هردو لدعم التعبير الرقمي. (2015). عمالة الأطفال قضية وطن ومستقبل أجيال. القاهرة.

23- مقراوي، محمد الأمين. (2016). أثر النزاعات المسلحة والحروب في تفكك الأسر العربية، ://: www.natharatmouchrika.net/index.php/latin-articles/item/2617-2016-06-16--40

24- المنفي، زاهية فرج، حديدان، ابتسام ميلاد. (2022). الاثار النفسية والاجتماعية للنزاعات المسلحة على المرأة النازحة (ليبيا نموذجا) دراسة ميدانية على عينة من النازحات في مدينة طرابلس، المجلة الامريكية الدولية للعلوم الانسانية والاجتماعية، 6، 9.

25- مهنا، كامل. (2008). آثار الحرب على أطفال لبنان، بحث مقدم للمؤتمر لا مكان للأطفال في الحرب، مؤسسة الملك حسين، جامعة القدس، عمان، الأردن.

26- مليتي، منور. (2018). المرصد عين على الاحداث. اوضاع أطفال ليبيا في ظل الحرب. نشرة أسبوعية خاصة من بوابة إفريقيا الإخبارية، العدد 34، الخميس 28 يوليو 2018.